مجلة الأزهر لبحوث قطاع العلوم الزراعية - العدد التاسع
صفحات من ٤٩ إلى٧٨ ديسمبر سنة ٢٠١٠

دور مشروعات التوسع الأفقي
في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بمصر

د/ محمد محمد على أحمد - باحث أول
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية

المستخلص:

استهدف البحث رصد واقع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري ومنها: مشكلات البطالة، التوزيع السكاني، الفجوة الغذائية، نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، ومدى مساهمة مشروعات استصلاح الأراضي واستزراعها وإقامة مجتمعات ريفية جديدة عليها في حل هذه المشكلات، إضافة إلى رصد لأهم المشكلات التي تواجه قطاع استصلاح الأراضي والمجتمعات الريفية الجديدة.

هذا وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة عن العديد من الهيئات ذات الصلة بموضوع البحث ومنها وزارة الزراعة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومعهد التخطيط القومي، بالإضافة إلى نتائج بعض الدراسات المرتبطة بذات الموضوع.

وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج من أهمها:

- تعاني مصر من المشكلة السكانية من حيث توزيع السكان حيث وجد أن ٩٨% من سكان مصر يعيشون على ٥% من إجمالي مساحتها.
- تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية من حوالي ٠,٥ فدان في بداية القرن العشرين إلى نحو ٠,١ فدان مع نهاية القرن
- ارتفاع معدلات البطالة مع مطلع القرن الجديد حتى وصلت إلى ١٠,٧% من اجمالى قوة العمل عام ٢٠٠٣.
- أصبح قطاع الزراعة طارد للعمالة الزراعية بعد أن كان يستوعب حوالي ثلث إجمالي القوى العاملة في مصر بسبب المشكلات العديدة التي يعاني منها القطاع.
- عجزت مشروعات استصلاح الأراضي على مدى القرن الماضي من تحقيق المستهدف استصلاحه وهو ما ساعد على تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.
- عجزت مشروعات استصلاح الأراضي عن مواجهة مشكلة البطالة حيث بلغ إجمالي فرص العمل التي وفرتها ٢,٤% من إجمالي القوى العاملة في مصر.

- بلغ إجمالي القرى الجديدة التي تم إنشاؤها ٧٧٤ قرية استوعبت نحو ٧٥٨٦٠٥ نسمة تمثل حوالي ١% تقريبا من إجمالي سكان مصر.
- ساهمت الأراضي الجديدة بنسبة كبيرة في إنتاج محاصيل الشعير، الفول السوداني، السمسم، الفول البلدي، والطماطم.
- أعلى نجاح تحقق في الأراضي الجديدة كان في مساحة وإنتاجية محاصيل الفاكهة حيث وصلت إلى ٤٥% من إجمالي المساحة والإنتاجية على مستوى الجمهورية.
- لازالت الطاقة الإنتاجية الحيوانية بالأراضي الجديدة ضعيفة جدا ولا تمثل أكثر من ٦% من إجمالي الطاقة الإنتاجية الحيوانية على مستوى الجمهورية.
- تعاني مشروعات استصلاح الأراضي والمجتمعات الجديدة من مشكلات عديدة أهمها: ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من أسمدة وتقاوي ومبيدات، وضعف جودة أداء الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وترفيه ومواصلات، وعدم توافر التمويل اللازم، والمشكلات التسويقية، ومياه الري والشرب، بالإضافة إلى نقص العمالة.

المقدمة:

في منتصف الثمانينيات قررت الحكومة المصرية تحت ضغط أجندة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التوجه صوب اقتصاد السوق الحر لمختلف القطاعات، من خلال تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية. وكان قطاع الزراعة في مقدمة قطاعات الاقتصاد الوطني التي شهدت تغييرات كبيرة، أثرت بشكل مباشر على مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي في مصر، ليس ذلك فحسب بل وعلى البنية الزراعية بشكل كامل. وبدأت الدولة توجهاتها في قطاع الزراعة نحو مزيد من التحرر الاقتصادي، بهدف ترك القرارات الاقتصادية الأساسية المتعلقة بالإنتاج والتسعير والتسويق للمنتجات الزراعية لقوى السوق .

وفي ظل الفجوة الغذائية الكبيرة والاعتماد المفرط علي الاستيراد من الخارج فإن تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية تنعكس بصورة كبيرة علي تكاليف توفير الغذاء للمجتمع المصري صعودا وهبوطا وترصد الدراسة أن قيمة واردات الغذاء نحو٣,٥ مليار دولار في السنة خلال الفترة ٢٠٠٣ ــ٢٠٠٦. أما في عام٢٠٠٧، فقد زادت قيمة الواردات الغذائية بنسبة٧٨,٦% علي عام ٢٠٠٦ (٧١,٦% زيادة في أسعار الاستيراد و٧% زيادة الكمية

المستوردة). ويرجع السبب في تزايد حجم الفجوة الغذائية خلال الفترة١٩٩٠ ــ٢٠٠٦ إلي أن متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي(٢,٦%) كان أقل من متوسط معدل نمو الاستهلاك(٣,٤%). ويرجع ارتفاع معدل الاستهلاك القومي للغذاء إلي عدة عوامل أهمها استمرار زيادة السكان بمعدل٢% سنويا خلال تلك الفترة، وتحسن الدخول الذي أدي إلي زيادة الطلب علي الغذاء، بالإضافة لانخفاض الأسعار المحلية للسلع الغذائية نتيجة سياسة الدعم، كما يرجع تواضع معدل نمو الإنتاج الزراعي إلي ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي للمحاصيل المختلفة بمعدل أعلي من زيادة الأسعار الزراعية خاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ عام١٩٨٦.

واقتصر دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي على وضع الخطط، وإعداد الدراسات الاقتصادية والسياسات والتشريعات الزراعية، والإسهام في برامج التنمية الريفية، وتنفيذ البنية الأساسية الزراعية، ودعم مؤسسات البحث العلمي. ومع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاح المصري وتزايد همومه ومشاكله، وتنامي صور استغلاله وإهدار حياته وإنتاجه تحت شعارات "تحرير الزراعة، والتكيف الهيكلي، والارتباط بالسوق العالمي" وغيرها، وكذا الحصار المضروب حوله بفعل حزمة السياسات جعلته دائما يعيش في خطر محدق ويفقد الأمل في مستقبل مشرق، والسؤال الذي بات يطرح نفسه هل السياسات الزراعية التي أقرت مشروعات التوسع الزراعي الأفقي وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة قادرة على تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الذي يعيشه الفلاح في مصر.

المشكلة البحثية:

يؤكد الكثير من الباحثين والمخططين أن إقامة مشروعات التوسع الأفقي من استصلاح الأراضي وزراعتها وإنشاء مجتمعات ريفية جديدة عليها إضافة ومدخل فعال للحد من المشكلات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية التي تواجه المجتمع المصري بصفة عامة والريفي بصفة خاصة. كما أن الجانب الأكبر من حل هذه المشكلات يتوقف على مدى نجاح الدولة في عمليات استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة وإقامة مجتمعات جديدة عليها. فهل نجحت مشروعات استصلاح الأراضي في مواجهة المشكلات العديدة التي يعيشها المجتمع المصري خاصة مشكلة الكثافة السكانية العالية، وانخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، وتزايد حجم الفجوة الغذائية، والبطالة،

وغيرها من المشكلات. هذا وسوف يحاول البحث الإجابة على تلك التساؤلات من خلال البيانات المنشورة والدراسات السابقة في هذا المجال.

أهداف البحث:

في ضوء المشكلة البحثية السابق عرضها تحددت أهداف البحث فيما يلي:

١. التعرف على أهم مشكلات المجتمع المصري عامة والريفي خاصة
٢. تقدير مدي تحقيق مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة وإنشاء مجتمعات جديدة عليها لأهدافها القومية
٣. التعرف على أهم المشكلات التي تواجه مشروعات استصلاح الأراضي وإقامة مجتمعات جديدة.

الطريقة البحثية:

اعتمد هذا البحث على البيانات الثانوية المنشورة عن قطاع استصلاح الأراضي في مصر وهذه البيانات تم نشرها من خلال جهات متعددة منها: قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة، هيئة التعمير واستصلاح الأراضي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مشروع مبارك لشباب الخريجين، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال استصلاح الأراضي والمجتمعات الريفية الجديدة.

نتائج البحث:

أولا: أهم مشكلات المجتمع المصري عامة والريفي خاصة

١- المشكلة السكانية:

تعاني مصر من نمط غير متوازن في التوزيع السكاني، حيث يتركز حوالي ٩٨% من إجمالي سكان مصر في شريط ضيق لا تتعدي مساحته ٥% من إجمالي مساحة مصر حول وادي النيل والدلتا، وأن ٢% فقط من إجمالي السكان مبعثرين على مساحة ٩٥% من إجمالي مساحة مصر عبر الصحراء الغربية والشرقية مما يمثل قمة الخلل وترتب عليه العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تعتبر المشكلة السكانية أحد المبررات القومية للتوجه نحو التوسع في استصلاح الأراضي الصحراوية واعتبار ذلك من أهم أولويات الأهداف القومية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

٢- نصيب الفرد من الأرض الزراعية:

أدت الزيادة السريعة في النمو السكاني مع الثبات النسبي في مساحة الأرض الزراعية إلى تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، حيث زاد عدد سكان مصر من ٩,٧ مليون نسمة عام ١٨٩٧ إلى ٧٧ مليون نسمة في أول عام ٢٠٠٧ أي بنسبة زيادة بلغت ٧٩٣%، في حين زادت المساحة المحصولية من ٦,٨ مليون فدان إلى ١٥,٤ مليون فدان أي نسبة زيادة قدرها ٢٢٦% خلال نفس المدة كما زادت المساحة المنزرعة من ٥,١٤ مليون فدان إلى ٨ مليون فدان بنسبة زيادة بلغت ١٥٥%.

كما بلغ نصيب الفرد من الأرض الزراعية في الخمسينيات من القرن العشرين ٠,٢ من الفدان، وانخفض إلى ٠,١١ من الفدان عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يستمر التناقص في نصيب الفرد من الأرض الزراعية طالما استمر معدل النمو السكاني المتزايد وتباطؤ عمليات استصلاح الأراضي وزراعتها ، والتعدي الغاشم على الأرض الزراعية بالبناء والتبوير، وعلى هذا أعتبر أحد الأهداف القومية زيادة المساحة المستصلحة من أجل زيادة نصيب الفرد من الأرض الزراعية، حتى تكون قادرة على توفير حاجات الإنسان من غذاء وكساء.

٣- مشكلة البطالة:

أوضحت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٤) تذبذب معدلات البطالة في مصر خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣ حيث بلغ معدل البطالة كنسبة مئوية لإجمالي قوة العمل في مصر ١٩٩٦م نحو ٨,٩% ، ثم أخذ هذا المعدل اتجاهاً تناقصياً خلال السنوات ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩م وبلغ على الترتيب ٨,٢% ، ٨,١% ، ٨% ثم أخذت في الارتفاع بعد ذلك حتى وصل عام ٢٠٠٣م إلى ١٠,٧% .

ويعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات استخداماً للعمالة ، وهو ما يدعو إلى مزيد من التوسع في استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المتعطلين عن العمل والذين يمثلون تهديدا لأمن واستقرار المجتمع.

٤- الحراك المهني من قطاع الزراعة:

على الرغم من زيادة السكان في مصر إلا أن نسبة المشتغلين في الزراعة على مستوي الجمهورية قد أخذ في الانخفاض من ٣٣,٢٧% عام ١٩٩١م إلى ٢٧,٢٧% عام ٢٠٠٢م ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخول الزراعية وموسمية العمل الزراعي ، وفشل

مشروعات استصلاح الأراضي في امتصاص الفائض من العمالة في سوق العمل حيث أوضحت النتائج الفعلية لوضع العمالة أنه خلال الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧ زادت العمالة من ٥,١ مليون عامل إلى ٥,٤٢ مليون عامل في قطاع الزراعة . بزيادة قدرها ٣٢٣ ألف فرصة عمل خلال السنوات الخمس ويمثل ذلك حوالي ٤٨% من إجمالي فرص العمل المستهدفة بنهاية الخطة والمقدرة بنحو ٦٧٠ ألف فرصة عمل ، ويرجع ذلك إلى بعض العوامل منها التغيرات في تخصيص الأراضي المنزرعة بين المحاصيل مما أثر على الاحتياجات من العمالة الزراعية اللازمة للتركيب المحصولي في هذه الأراضي، والتوسع في استخدام الميكنة الزراعية.

٥- حجم الفجوة الغذائية:

استهدفت إستراتيجية التنمية الزراعية في مصر تحقيق الأمن الغذائي بما لا يتعارض مع هدف تعظيم قيمة الإنتاج الزراعي، وقد عجزت تلك السياسات عن ملاحقة المعدلات المتزايدة للطلب على الغذاء، مما أدي إلى تزايد الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات الغذائية، وما تبعه من خطر التبعية للدول الكبرى التي تتحكم في أسواق الغذاء، وزيادة المخصصات المالية اللازمة لتمويل الواردات المتزايدة من السلع الغذائية وقد كشف "البهنساوي" (٢٠٠٩) أنه خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ لم يتحقق الاكتفاء الذاتي في مصر إلا من اللحوم البيضاء أما باقي السلع الغذائية الأساسية فاستمرت الفجوة الغذائية فيها وذلك على النحو التالي:

- بالنسبة لمحصول القمح وهو من أهم السلع الغذائية الإستراتيجية بلغ متوسط الإنتاج خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٧ حوالي ٧,٥ مليون طن، وبلغ متوسط الاستهلاك خلال نفس الفترة حوالي ١٢,٦ مليون طن، وبالتالي بلغ متوسط حجم الفجوة الغذائية من القمح حوالي ٥,١ مليون طن، وهي تمثل حوالي ٤٠% من احتياجاتنا من القمح، يتم تدبيرها عن طريق الاستيراد من أقماح مسرطنة وبها عفن وغير صالحة للاستهلاك الآدمي، كما بلغ حجم الفجوة الغذائية من الذرة الشامية ٣٦%، والفول البلدي ٥١%، والعدس ٩٧%، والزيوت ٧٧%، واللحوم الحمراء ٢٧%، والأسماك ١٣%، والسكر ٢٤%.
- وتتضح أبعاد الفجوة الغذائية في دراسة الصوالحي عن دور السياسات العامة في مواجهة الأزمات العالمية والتي أظهرت أن تصنيف مصر باعتبارها مستوردا صافيا للغذاء خلال الفترة ٢٠٠٣ ــ٢٠٠٧، حيث بلغت تغطية قيمة الصادرات الزراعية والغذائية ٣٤% فقط

من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والغذائية، بما يكشف عن أن التوسع الكبير في زراعة الفاكهة والخضراوات مثل الفراولة والكانتلوب وغيرهما لم يحقق عوائد التصدير العالية والكبيرة التي يمكن أن تغطي تكلفة تزايد الواردات. ويؤكد ذلك فشل استراتيجيات التنمية الزراعية التي دعت لهجرة زراعة المحاصيل التقليدية واستبدالها بزراعات تصديرية بدعوي تحقيق حصيلة من النقد الأجنبي يمكن استخدامها لاستيراد الاحتياجات من الواردات الزراعية والغذائية. والأكثر خطورة هو ما يرتبط باتساع الفجوة الغذائية بمعدلات ضخمة تدفع مصر لان تكون في العام الأخير المستورد الأول للقمح عالميا والدولة الخامسة في استيراد الذرة والدولة الرابعة في استيراد الزيوت النباتية وهي مؤشرات غذائية وزراعية خطيرة بكل المقاييس والمعايير بحكم أن مصر تسبق دولا ذات كثافة سكانية عالية للغاية مثل الصين بتعداد١,٥ مليار نسمة والهند تعداد ١,٢ مليار نسمة التي تمكنت من تحقيق معدلات اكتفاء ذاتي عالية للغاية في الغذاء والمحاصيل الإستراتيجية الرئيسية.

٦- العجز في الميزان التجاري والزراعي :-

بالرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها الدولة من أجل دفع عجلة التصدير سواء من حيث تبسيط الإجراءات التصديرية ومنح المستثمرين والمصدرين حوافز متعددة، إلا أن حجم الصادرات الزراعية ما زال منخفضاً ولا تمثل سوي نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات المصرية حيث بلغت ١٠,٣% في ٢٠٠٣ بعد أن وصلت إلى ١٩,٣% في عام ١٩٩٢. وفي المقابل شهدت الواردات الزراعية زيادة بلغت قيمتها عام ٢٠٠٣م نحو ١٨,٢٣ مليار جنيه، كما شهد الميزان الزراعي والغذائي عجزاً قدره ١٣,٣ مليار جنية تمثل نحو ٤١,٦% من اجمالي عجز الميزان التجاري خلال نفس العام كما تمثل الصادرات الغذائية نحو ٢٢% من الواردات نفسها.

٧- ارتفاع الكثافة السكانية وتزايد الضغط السكاني على الموارد :-

أدي التركز السكاني على المساحة الأرضية المأهولة إلى ارتفاع الكثافة السكانية بتلك الأراضي إلى نحو ٨٩٦,١ فرد/كم٢ عام ٢٠٠٣، وهو ما يضع مصر ضمن أكثر دول العالم كثافة سكانية، وترتفع هذه الكثافة بشكل كبير في المدن مما يؤدي إلى قصور البنية الأساسية

والاجتماعية عن الوفاء بمتطلبات السكان، وما ترتب على ذلك من ظاهرة الفقر في أحوال كثيرة، وما يصاحبه من مشكلات البطالة وسوء التغذية والأمية، والمخاطر البيئية.

٨ – التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية على الدلتا:

ينشغل العالم بقضية التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية، فالأخطار المتوقعة على مصر كبيرة نظراً لاتساع سواحل مصر على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وتشير بعض التوقعات إلى احتمال غرق الدلتا، وتشريد ما يقرب من ١٠ مليون فرد، وغرق ربع مساحة مصر الزراعية.

ثانياً: مشروعات التوسع الأفقي في الميزان:

يتناول هذا الجزء عرضاً لتطور مشروعات استصلاح الأراضي في مصر وإنجازاتها من حيث مدي تحقيق المستهدف استصلاحه في كل مرحلة، ومدي نجاحها في توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة وإقامة مجتمعات ريفية جديدة وإعادة توزيع السكان، ومدى إسهامها في تحقيق الأمن الغذائي من خلال التعرف على الطاقة الإنتاجية للأراضي الجديدة من الإنتاج النباتي والحيواني، والتناقضات المتعلقة بسياسات استصلاح الأراضي، والمشكلات التي تواجه المجتمعات الريفية الجديدة، وأخيرا عرض لمشروع توشكي كأحد أهم المشروعات القومية العملاقة لتحقيق العديد من الآمال والطموحات من حيث أهدافه وإنجازاته.

١. تطوير استصلاح الأراضي في مصر:

مرت مشروعات استصلاح الأراضي في مصر بأوضاع متباينة سواء من حيث النهوض أو الجمود، أو من ناحية القطاعات التي تتولاها وتقوم بتنفيذها، وكذلك من ناحية الأساليب المستخدمة في الاستصلاح وتقدمها فنياً وعلمياً، وفيما يلي عرض لمراحل استصلاح الأراضي في مصر لبيان مدى الإخفاق أو النجاح في كل مرحلة:

- **فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢:** بلغت جملة المساحة التي تم استصلاحها خلال الفترة ١٨٨٢ – ١٩٥٢م حوالي ٤٠٠ ألف فدان، وتقع معظم الأراضي التي تم استصلاحها في شمال الدلتا بمحافظة الدقهلية والبحيرة وكفر الشيخ.
- **مرحلة من ١٩٥٢ – ١٩٥٩:** بلغت جملة المساحة المستصلحة خلال هذه الفترة ٧٨,٨ ألف فدان، تمثل حوالي ٤١% من جملة المستهدف، وبلغ المتوسط السنوي للمساحات المستصلحة ١١,٣ ألف فدان، وذلك في منطقة مديرية التحرير.

- **مرحلة من ١٩٦٠ – ١٩٦٤ (الخطة الخمسية الأولي)** : بلغت جملة المساحة المستصلحة ٥٦٣ ألف فدان، بمتوسط سنوي بلغ ١٠٧ ألف فدان، وتمثل هذه المساحة ٦٥% من جملة المستهدف استصلاحه خلال هذه الفترة والذي كان مقدر بنحو ٨٢٥ ألف فدان.
- **مرحلة من ١٩٦٥ – ١٩٦٩ (الخطة الخمسية الثانية)** : استهدف برنامج الاستصلاح خلال هذه الفترة استصلاح ٢٧٦ ألف فدان تم بالفعل استصلاحها كاملة بمعدل بلغ حوالي ٥٥ ألف فدان سنوياً.
- **مرحلة من ١٩٧٠ – ١٩٧٩** : اتسمت هذه المرحلة بجمود كبير في عملية استصلاح الأراضي حيث بلغت جملة المساحة التي تم استصلاحها ٢٢ ألف فدان بمتوسط سنوي ٢,٢ ألف فدان وذلك بسبب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتوجيه الاستثمارات لتشييد المرافق التي دمرتها الحرب.
- مرحلة من ١٩٨٠ – ١٩٨٢: اهتمت الدولة بعمليات الاستصلاح في هذه الفترة وتم استصلاح حوالي ١٢٤ ألف فدان.
- **مرحلة من ١٩٨٢ – ١٩٨٧:** استهدف استصلاح ٦٣٦,٧ ألف فدان إلا أن ما تم استصلاحه خلال هذه الفترة بلغ ١٩٠ ألف فدان بما يعادل ٣٠% من إجمالي المستهدف استصلاحه.
- **مرحلة من ١٩٨٧ – ١٩٩٢:** المستهدف استصلاح ٩٠٠ ألف فدان، وقد بلغت جملة المساحة التي تم استصلاحها خلال هذه الخطة ٨٥٢ ألف فدان، وبلغت المساحة المقرر التصرف فيها بالتوزيع على الخريجين خلال هذه الفترة بحوالي ١٨٠ ألف فدان.
- **مرحلة من ١٩٩٢ – ١٩٩٧:** شهدت هذه المرحلة صدور عدة قرارات تنظم عمليات استصلاح الأراضي والتصرف فيها حتى يمكن الحصول على أكبر استفادة منها، لعل من أهمها تعظيم دور القطاع الخاص في مجال استصلاح واستزراع الأراضي، وبدء مشروع مبارك لشباب الخريجين والذي أصبح يمثل ضرورة حتمية بعد تخلي الدولة عن تعيين الخريجين، وقد بلغ عدد الخريجين المستفيدين من المشروع منذ بداية عام ١٩٨٧-١٩٩٢ حوالي ٣٥ ألف خريج تملكوا مساحة حوالي

١٧٥ ألف فدان ، كما استهدفت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية توزيع مساحة ٢٢٥ ألف فدان على الخريجين حتى ١٩٩٦ . كما صدر القرار الوزاري رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٩٧ بشأن إصدار بطاقات خدمات لملاك ومستأجري الأراضي المنزرعة بالمناطق الصحراوية لتيسير تعاملهم مع الجمعيات الزراعية والحصول على مستلزمات الإنتاج وغيرها .

- **مرحلة المشروعات القومية العملاقة ١٩٩٧ وما بعدها:** اتسمت سياسة الدولة في هذه المرحلة بالا تجاه نحو تحقيق دور اكبر لرأس المال المصري والعربي والأجنبي في مجال استصلاح الأراضي، مع تنفيذ المشروعات المتكاملة شاملة أعمال البنية الأساسية إلى جانب أعمال الاستصلاح والاستزراع وتستهدف الخطة المستقبلية لاستصلاح الأراضي في مصر خلال العقد (١٩٩٧ – ٢٠١٧) استصلاح مساحة ٤,٣٢٨,٣٠٠ فدان موزعة على مناطق مختلفة باستخدام موارد المياه المتاحة والمتوقعة من المياه النيلية والجوفية ومياه الصرف الزراعي.

باستعراض المراحل التاريخية السابقة لاستصلاح الأراضي في مصر يتضح أنه لم يتحقق المستهدف استصلاحه في أي مرحلة على مدى قرن كامل من الزمان، إلا في فترة واحدة فقط متمثلة في الخطة الخمسية الثانية من ١٩٦٥ – ١٩٦٩. وهو ما يوضح مدى إخفاق سياسات استصلاح الأراضي وزراعتها في مصر، وما يترتب على ذلك من فشل في تحقيق العديد من الأهداف القومية المترتبة على استصلاح الأراضي.

٢. دور مشروعات التوطين في توفير فرص العمل:

بمقارنة البيانات المتوفرة عن حجم القوى العاملة على مستوى الجمهورية بالقوى العاملة بالأراضي الجديدة والواردة في الكتاب الإحصائي السنوي (٢٠٠٤) تبين أن إجمالي القوى العاملة على مستوى الجمهورية بلغ ١٧٢٣٠٦٣٤ في حين بلغ إجمالي القوى العاملة بالأراضي الجديدة ٤١٢٠٠٠ تمثل حوالي ٢,٤% من إجمالي القوى العاملة على مستوى الجمهورية، ونحو ٤,٤% على مستوى القوى العاملة بالريف المصري. ولا شك إنها نسبة منخفضة لا تتفق مع حجم الآمال والطموحات بل وحتى الاستثمارات الموجهة لاستصلاح الأراضي الجديدة.

جدول (١) إجمالي القوى العاملة بالأراضي الجديدة وعلى مستوى الجمهورية ونسب العمالة الزراعية بهما

المناطق / العمالة		مستوى الجمهورية (مليون)	الأراضي الجديدة	
			العدد	النسبة إلى مستوى الجمهورية
إجمالي العمالة		١٨,١١٩	٤١٢٠٠٠	%٢,٧
العاملون بالزراعة والصيد	العدد	٥,٤١١	٣٠٥٠١٨	%٥,٦
	النسبة	% ٢٩,٨٦	%٧٤,٠٣	

المصدر:- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، يونيو ٢٠٠٤. - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نتائج حصر القوى البشرية العاملة في الزراعة للأراضي الجديدة عن السنة الزراعية ٢٠٠١/٢٠٠٢.

والأخطر من ذلك أن التوجهات الجديدة للدولة فيما يتعلق بسياسة توزيع الأراضي الصحراوية واستغلالها تحت ما يسمى بمرحلة المشروعات العملاقة مثل توشكى وشرق العوينات وسيناء وغيرها، حيث تستهدف الدولة توزيع هذه الأراضي على الشركات الزراعية الكبرى وهذه الشركات مثل شركة المملكة للتنمية الزراعية لديها من الإمكانيات التي تساعدها على استخدام الميكنة الزراعية والتقنيات المتقدمة والتي ينخفض معها الحاجة إلى العنصر البشرى، وبالتالي فإن تعليق الآمال على مثل هذه المشروعات في توفير المزيد من فرص العمل لمواجهة مشكلة البطالة هو زعم باطل، فكيف لمشروع توشكى وحدة أن يوفر ٧٠٠ ألف فرصة عمل موزعة على مختلف الأنشطة بالمشروع كما خطط له، في ظل استخدام أحدث النظم الزراعية، بل انه يستقطب عمالة وخبراء زراعيين من الخارج للعمل بالمشروع، وبذلك يكون المشروع قد فشل في تحقيق أحد بل أهم الأهداف القومية لمشروعات استصلاح الأراضي وهو توفير فرص عمل لمواجهة مشكلة البطالة.

وبالنظر إلى توزيع العمالة بالأراضي الجديدة على أقسام المهن المختلفة ومقارنتها بتوزيع العمالة على مستوى الجمهورية اتضح من الجدول (٢) أن ما يقرب من ثلاثة أرباع فرص العمل المتوفرة بالأراضي الجديدة ٧٤% كانت من نصيب المزارعين وعمالة الزراعة، في حين بلغت هذه النسبة على مستوى الجمهورية ٢٩,٨٦% وهو ما يمكن تفسيره بأن المجتمعات الجديدة هي مجتمعات زراعية في الأساس ومعظم استيعابها يكون للعمالة

جدول (٢) فرص العمل حسب أقسام المهن المختلفة بالأراضي الجديدة

	كبار المسئولين والمهن العلمية		الفنيين والكتبة		العاملون في الخدمات والمهن العادية		المزارعون وعمال الزراعة		الحرفيون وعمال تشغيل المصانع		قوات مسلحة		الإجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الوجه البحري	٢٢٨٠١	٦,٩	١٠٢٤٠	٣,١	١٤٨٧٩	٤,٥	٢٥٣٤٩٧	٧٦,٢	٣٠٥٠٩	٩,٢	٨١١	٠,٢	٣٣٢٧٣٧	٨٠,٨
الوجه القبلي	٦٠٠٥	٩,٢	٦٨٧٠	١٠,٦	٤٨٦٨	٧,٥	٣٨٧٥١	٥٩,٩	٨١٨٠	١٢,٧	٧٣	٠,١	٦٤٧٤٧	١٥,٧
محافظات الصحاري	٥٦٩	٣,٨	٥٥٠	٣,٧	٣٤٢	٢,٤	١٢٧٧٠	٨٧,٦	٣٨٤	٢,٥	١	-	١٤٥١٦	٣,٥
إجمالي الجمهورية للأراضي الجديدة	٢٩٣٧٥	٧,١	١٧٦٦٠	٤,٣	٢٠٠٨٩	٤,٩	٣٠٥٠١٨	٧٤,٠	٣٩٠٨٣	٩,٥	٨٨٥	٠,٢	٤١٢٠٠٠	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٣٠٩٨٣٤٩	١٧,١	١٦٣٠٧١٠	٩	١٥٢١٩٩٢	٨,٤	٥٣٩٩٤٦٢	٢٩,٨	٣٦٤١٩١٩	٢٠,١	٢٨٢٦٥٦٤	١٥,٦	١٨١١٩٠٠٠	١٠٠

المصدر: -تقرير نتائج حصر القوى البشرية العاملة في الزراعة عن السنة الزراعية ٢٠٠١/٢٠٠٢ للأراضي الجديدة الإدارة العامة للتعداد الزراعي- الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، يونيو ٢٠٠٤.

الزراعية، وأنها عجزت عن توفير المزيد من فرص العمل في قطاعات المهن الأخرى والتي يرتبط بتوفيرها نجاح المجتمعات الريفية الجديدة. على سبيل المثال بلغت نسبة الحرفيين ٩,٥% من إجمالي القوى العاملة بالأراضي الجديدة، في حين تصل نسبتهم إلى ٢٠,١% على مستوى إجمالي القوى العاملة بالجمهورية. وبلغت نسبة كبار المسئولين وأصحاب المهن العلمية بالأراضي الجديدة ٧,١% في حين بلغت هذه النسبة على مستوى الجمهورية ١٧,١%. كما بلغت نسبة العاملين بالخدمات في الأراضي الجديدة ٤,٩% في حين بلغت نسبتهم ٨,٤% على مستوى الجمهورية.

٣. إقامة مجتمعات ريفية جديدة:

مضى أكثر من نصف قرن من الزمان على بدء الاتجاه نحو إقامة مجتمعات محلية ريفية جديدة بالأراضي المستصلحة، وقد تطورت أعداد تلك المجتمعات وأعداد السكان الذين نقلوا إليها خلال تلك السنوات بصورة مطردة، وهو ما يعتبر من أهم إنجازات مشروعات الاستصلاح والتوطين، ويقوم التخطيط العمراني للمجتمعات الجديدة على تقسيم الأرض الجديدة إلى مناطق، والمنطقة تقسم إلى عدد من القرى الرئيسية والفرعية، وكل قرية تحتوى على مساكن المستوطنين وعدد من الخدمات العامة التي تلبى حاجاتهم.

وقد بلغ إجمالي عدد القرى الجديدة التي أنشئت ضمن مشروع مبارك القومي لشباب الخريجين كأحد نماذج القرى المخططة ١٤٥ قرية حتى عام ٢٠٠٣، في حين بلغ إجمالي القرى الجديدة بصفة عامة حتى عام ١٩٩٠ نحو ٧٧٤ قرية، وكان مخطط لها أن تصل إلى ١٥٠٠ قرية حتى عام ٢٠٠٠ تمثل حوالي ٣٠% من عدد القرى القديمة ، غير أن القصور في البيانات المنشورة عن عدد القرى الجديدة والتوطين يعتبر أكبر المشكلات التي تواجه الباحثين في هذا الموضوع، وحتى إذا توفرت البيانات يكون بينها تضارب شديد وربما يرجع ذلك إلى تعدد الجهات والهيئات المسئولة عن مشروعات استصلاح الأراضي والتوطين.

٤. الطاقة الإنتاجية للأراضي الجديدة في مصر

أ. الطاقة الإنتاجية النباتية

يعرض الجدول (٣) المساحات المنزرعة بالمحاصيل الغذائية الأساسية في الأراضي الجديدة ونسبتها إلى إجمالي المساحات المنزرعة على مستوى الجمهورية. ومن بيانات الجدول يتضح أن نصيب إجمالي الأراضي الجديدة يختلف من محصول إلى آخر، حيث يبلغ نصيب

الأراضي الجديدة حداً أقصى يصل إلى ٧٣% من المساحة المنزرعة في محصول الشعير، في حين يصل إلى حد أدنى ٠,٣٣% في محصول فول الصويا.

استناداً إلى الأرقام الواردة بالجدول يمكن تقسيم إسهام الأراضي الجديدة في إنتاجية المحاصيل الغذائية إلى أربعة مجموعات وذلك على النحو التالي:

جدول (٣) المساحات المنزرعة بالمحاصيل الغذائية الهامة في الأراضي الجديدة ونصيبها من المساحة المنزرعة على مستوى الجمهورية (موسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨)

المحصول	المساحة (فدان)	النسبة المئوية من المساحة على مستوى الجمهورية
القمح	٢,٢٢١,٠٠٠	١٨,١٢
الفول البلدي	٢١٢,٠٠٠	٣١,٣
العدس	١,٨٧٥	١,٨١
الشعير	٨٣,٠٠٠	٧٢,١٣
الأرز	١,٧٧٠,٠٠٠	٣,٧٢
الذرة الشامية	١,٦٤٣,٠٠٠	٩,٧٩
الفول السوداني	١٤٦,١٧٣	٧٢,٢٢
السمسم	٦٦,٣٥٤	٥٩,١٣
فول الصويا	٢٠,٦٩٩	٠٠,٣٣
عباد الشمس	٨٢٦	٨,٣٥
البطاطس	١٤٨,٩٦٩	١٤,٧٤
الطماطم	٥٣٧,٢٠٦	٢٩,٥٧
البصل الشتوي	١٠١,٠٠٠	٢١,٨٩

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، الإحصاءات الزراعية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

المجموعة الأولى: المحاصيل التي تسهم الأراضي الجديدة بأكثر من نصف المساحة المنزرعة بها على مستوى الجمهورية. وهذه المجموعة تضم ثلاثة محاصيل هي الشعير والفول السوداني والسمسم، ويعنى ذلك أن الأراضي الجديدة تسهم إسهاماً كبيراً في توفير ما يلزم من هذه المحاصيل للاستهلاك المحلى وتوجيه بعض إنتاجها للتصدير.

المجموعة الثانية: المحاصيل التي تسهم الأراضي الجديدة بما يقرب من ثلث المساحة المنزرعة بها. وهذه المجموعة تضم محصولين هما الفول البلدي، والطماطم.

المجموعة الثالثة: المحاصيل التي تسهم الأراضي الجديدة بنحو سدس أو خمس المساحة المنزرعة بها وتشمل هذه المجموعة محاصيل القمح والبطاطس والبصل.

المجموعة الرابعة: المحاصيل التي تسهم الأراضي الجديدة فيها بأقل من ١٠% من المساحة المنزرعة بها وتشمل هذه المجموعة حاصلات الذرة الشامية والأرز وفول الصويا، وعباد الشمس، والعدس.

ب. قيمة الإنتاج النباتي

يعرض الجدول (٤) قيمة الإنتاج النباتي من الأراضي الجديدة في السنوات ١٩٩١-١٩٩٩ ونصيبها من إجمالي قيمة الإنتاج النباتي على مستوى الجمهورية. ومن بيانات الجدول يتضح أن قيمة الإنتاج النباتي من الأراضي الجديدة قد تضاعفت عشر مرات خلال التسعينات من القرن العشرين، وقد كانت هناك زيادة مستمرة في قيمة الإنتاج النباتي من سنة إلى أخرى.

جدول (٤) تطور قيمة الإنتاج النباتي في الأراضي الجديدة في التسعينات ونصيبها من إجمالي قيمة الإنتاج النباتي الوطني

السنة	قيمة الإنتاج النباتي بالمليون جنيه	النسبة المئوية إلى الإنتاج النباتي بالجمهورية
١٩٩١	٨٨٠	٤,٥
١٩٩٢	١٣٣٩	٦,٢
١٩٩٣	٢٥١٩	١٠,١
١٩٩٤	٣٣٤٣	١١,٦
١٩٩٥	٥٠١٧	١٤,٩
١٩٩٦	٦٢٤٧	١٦,٥
١٩٩٧	٧١١٩	١٧,٧
١٩٩٨	٧٩٦٧	١٩,٥
١٩٩٩	٨٩٠٠	٢٠,٨

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، الإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

وبجانب ذلك فإن إسهام الإنتاج النباتي من الأراضي الجديدة إلى قيمة الإنتاج النباتي المصري قد تضاعفت نحو أربع مرات، ففي حين كانت قيمة الإنتاج النباتي من الأراضي الجديدة تمثل ٤,٥% من قيمة الإنتاج النباتي الوطني عام ١٩٩١، فإن هذه النسبة وصلت إلى نحو ٢٠,٨% عام ١٩٩٩. ومعنى ذلك أن إسهام الأراضي الجديدة في الإنتاج النباتي المصري في تزايد مستمر. وهذا يعبر عن طاقة متنامية للإسهام في سد الفجوة الغذائية من المنتجات النباتية.

ج. مساحة وإنتاج الخضر والفاكهة من الأراضي الجديدة:

تشير البيانات الصادرة من قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة ٢٠٠٨ إلى تزايد الأهمية النسبية لمساحة الخضر بالأراضي الجديدة من إجمالي مساحة الخضر على مستوى الجمهورية، حيث بلغت نسبة المساحة المنزرعة بالخضر بالأراضي الجديدة عام ١٩٩٠ نحو ٣,٠٩ % ثم شهدت ارتفاعا كبيراً لتصل إلى ٢٨,١٥% عام ٢٠٠٥، كما ارتبط بزيادة الأهمية النسبية للمساحة تزايد الأهمية النسبية لإنتاج محاصيل الخضر بالأراضي الجديدة من ١,٨٥% عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٨٧% عام ٢٠٠٥ من إجمالي إنتاج الخضر على مستوى الجمهورية.

كما بلغت جملة المساحة المنزرعة بالفاكهة المثمرة على مستوى الجمهورية ١٠٦٦٢٦٤ فدان منها ٥٧٩٢١٢ فدان بالأراضي القديمة، و ٤٨٧٠٥٢ فدان بالأراضي الجديدة تمثل نسبة ٤٥,٧% من إجمالي المساحة المثمرة على مستوى الجمهورية، كما بلغ إجمالي إنتاج الفاكهة على مستوى الجمهورية ٨٤٦٠٩٥٠ طن منها ٤٦٥١٢٥٢ طن من الأراضي القديمة، ٣٨٠٩٦٩٨ طنّ من الأراضي الجديدة، وتمثل نسبة الإنتاج من الأراضي الجديدة ٤٥% من إجمالي الإنتاج من الفاكهة على مستوى الجمهورية. قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة (٢٠٠٨).

وعلى هذا يمكن القول أن الأراضي الجديدة قد حققت نجاحا ملحوظا في إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية وخاصة الخضر والفاكهة، وهو أمر واضح وملحوظ من خلال توفر الخضر والفاكهة على مدار السنة وبكميات كبيرة وهو ما انعكس على ثبات أسعارها بدرجة كبيرة وتذبذبها فقط في حالة التغيرات البيئية غير الملائمة لإنتاج الخضر والفاكهة والأمر يحتاج إلى البحث عن أسواق لتصدير هذه المنتجات لزيادة ربح المنتجين لها.

د. الطاقة الإنتاجية الحيوانية:

يعرض جدول (٥) أعداد الحيوانات المزرعية الأساسية في الأراضي الجديدة ونسبتها إلى إجمالي أعداد الحيوانات المزرعية على مستوى الجمهورية، ومن بيانات الجدول يتضح أن إجمالي عدد الجاموس بالأراضي الجديدة يبلغ ٤٢٩٢٠ رأس تمثل نحو ٤,٢% من العدد الكلى على مستوى الجمهورية، ويبلغ عدد رؤوس الأبقار في الأراضي الجديدة ٢٨٠٦٣٤ رأس تمثل نحو ٨% من العدد الكلى على مستوى الجمهورية، كما يبلغ عدد رؤوس الأغنام بالأراضي الجديدة ٣١٩٧٨٣ رأس تمثل نحو ٧,١% من العدد الكلى على مستوى الجمهورية، وأخيراً يبلغ عدد رؤوس الماعز ١٧٨٤٥٥ رأس تمثل ٥,١% من العدد الكلى على مستوى الجمهورية. وهذه البيانات تظهر بوضوح أن الطاقة الإنتاجية الحيوانية بالأراضي الجديدة تقل كثيراً جداً عن الطاقة الإنتاجية النباتية، وأن نصيب الأراضي الجديدة من الحيوانات المزرعية يعد ضئيلاً قياساً على مساحات الأراضي الجديدة.

جدول (٥) أعداد الحيوانات المزرعية بالأراضي الجديدة ونسبتها إلى الأعداد على مستوى الجمهورية

نوع الحيوان	العدد	النسبة المئوية إلى الجمهورية
الجاموس	١٤٢٩٢٠	٤,٢
الأبقار	٢٨٠٦٣٤	٨,٠
الأغنام	٣١٩٧٨٣	٧,١
الماعز	١٧٨٤٥٥	٥,١

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، الإحصاءات الزراعية ٢٠٠٤

هـ. قيمة الإنتاج الحيواني

يعرض جدول (٦) قيمة الإنتاج الحيواني من الأراضي الجديدة في السنوات ١٩٩١-١٩٩٩ ونصيبها من إجمالي قيمة الإنتاج الحيواني على مستوى الجمهورية، ومن بيانات الجدول يتضح أن قيمة الإنتاج الحيواني من الأراضي الجديدة قد شهدت زيادة مضطردة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين. وقد تضاعفت قيمة الإنتاج الحيواني خمس مرات في نهاية

المدة مقارنة ببدايتها، ومع ذلك فإن نصيب الأراضي الجديدة من قيمة الإنتاج الحيواني على مستوى الجمهورية لم تتزايد بنفس القدر فقد ارتفع نصيب الأراضي الجديدة في قيمة الإنتاج الحيواني الوطني من نحو ٣,٣% في بداية الفترة إلى نحو ٦,١% في نهايتها.

جدول (٦) تطور قيمة الإنتاج الحيواني في الأراضي الجديدة
خلال التسعينات من القرن العشرين ونصيبها من قيمة الإنتاج الحيواني الوطني

السنة	قيمة الإنتاج الحيواني بالمليون جنيه	النسبة المئوية إلى الإنتاج الحيواني بالجمهورية
١٩٩١	٢٢٧	٣,٣
١٩٩٢	٣١٤	٣,٧
١٩٩٣	٤٠٢	٤,٠
١٩٩٤	٥٥٢	٤,٦
١٩٩٥	٧١٧	٥,١
١٩٩٦	٦٨٢	٤,٤
١٩٩٧	٨٢٤	٤,٦
١٩٩٨	١٠٣٦	٥,٥
١٩٩٩	١١٧٥	٦,١

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، الإحصاءات الزراعية ، أعداد متفرقة.

وتشير النتائج المعروضة مجتمعة إلى عدة أمور أساسية أهمها:

الأمر الأول: أن إسهام الأراضي الجديدة في الإنتاج النباتي اكبر من إسهامها في الإنتاج الحيواني.

الأمر الثاني: أن الإنتاج النباتي في الأراضي الجديدة ينمو بمعدلات تفوق معدلات الإنتاج الحيواني.

الأمر الثالث: أن أعداد الحيوانات المزرعية بالأراضي الجديدة لا تتناسب مع مساحات تلك الأراضي.

٥. دور مشروعات التوطين في إعادة توزيع السكان:

استهدفت خطط ومشروعات التوطين في الأراضي الجديدة تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. ولعل أكثر تلك الأهداف أهمية يتمثل في زيادة مساحة الأرض الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة تضاؤل نصيب الفرد المصري من الأرض الزراعية عاماً بعد آخر. وكثيراً ما يظل الهدف السكاني المتمثل في نقل جزء من السكان من الأراضي القديمة إلى الأراضي الجديدة ضمنياً عند مناقشة الأمور المتعلقة بالتوطين.

ولكن زيادة أعداد وكثافة السكان في الجزء المأهول من مساحة جمهورية مصر العربية بمرور الوقت يبرر أهمية الاهتمام الصريح بمناقشة موضوع إعادة توزيع السكان على المكان، ويتمثل ذلك في نقل جزء من السكان إلى الأراضي الجديدة. الأمر الذي يترتب عليه تقليل الكثافة السكانية في المناطق القديمة وتقليل الضغط عليها. ويعرض هذا الجزء مؤشرات مدى تحقيق مشروعات التوطين لذلك الهدف السكاني العام استنادا إلى البيانات الثانوية التي أمكن الحصول عليها بالجدول (٧).

ومن بيانات الجدول يتضح انه قد تم توطين ١٧٢٤٦٨ أسرة تضم ٧٥٨٦٠٥ فرداً، منهم ٤٢٤٥٠٤ ذكر و ٣٣٤١٠١ أنثى ولولا مشروعات التوطين لظلت هذه الأعداد في الوادي والدلتا، لتضيف إلى ما نعانيه من تكدس سكاني. كما كان يمكن أن تكون عبء على كافة الموارد الطبيعية والبنية الأساسية في الوادي والدلتا. ولكن أتت مشروعات الاستصلاح ببارقة أمل وفرص عمل تمتد بعيداً عن مناطق التمركز السكاني وتقلل من نسبة (معدل عدد الأفراد/ وحدة المساحة) أي تزيد من نصيب الفرد من وحدة الأرض الزراعية والناتج الزراعي. وهذه النتائج تؤكد محدودية الدور الذي حققته مشروعات التوطين في إعادة توزيع السكان على المكان. ذلك انه رغم وجود أكثر من ثلاثة أرباع المليون في مناطق الاستيطان التي لم تكون مأهولة، فإن هذا العدد لا يمثل سوى نحو ١% فقط من السكان في جمهورية مصر العربية. وبالتالي يمكن القول بأن المطلوب هو درجة أكبر من إعادة توزيع السكان تحقق قدراً أكبر من التوازن.

جدول (٧) توزيع أفراد الأسر المعيشية حسب النوع بالأراضي الجديدة حسب المحافظات

اسم المحافظة	عدد الأسر	عدد الإفراد		
		ذكور	إناث	الإجمالي
الفيوم	٣٩٧٠	١٠٩٩٥	٧٥٠٣	١٨٤٩٨
بورسعيد	٨٦٥١	٢١٨٥٥	١٦٧٣٣	٣٨٥٨٨
الإسكندرية	١٠٥٠٠	٢٤٤٥٩	١٧٩٩٤	٤٢٤٥٣
المنيا	٤٠٤٦	٩٠٨١	٦٧٤٦	١٥٨٢٧
أسوان	٢٦٦٩٣	٥٣٣٦٤	٤٦٨٣٣	١٠٠١٩٧
الشرقية	٢٦٧٦٢	٦٨٨٠٨	٥٢٩٦٦	١٢١٧٧٤
الإسماعيلية	٥٠٣٦	١١٤٥٥	٧٧٠٣	١٩١٥٨
العريش	–	–	–	–
البحيرة	٧٧٦٧٥	٢٠٥١٠٨	١٦٣٨١٤	٣٦٨٩٢٢
مطروح	٥٦٨٠	١٠٧١٤	٧٣٢٦	١٨٠٤٠
الوادي الجديد	٣٤٥٥	٨٦٦٥	٦٤٨٣	١٥١٤٨
الإجمالي	١٧٢٤٦٨	٤٢٤٥٠٤	٣٣٤١٠١	٧٥٨٦٠٥

المصدر: تقرير نتائج حصر القوى البشرية العاملة في الزراعة عن السنة الزراعية ٢٠٠١/٢٠٠٢ للأراضي الجديدة الإدارة العامة للتعداد الزراعي- الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

هذا وقد رفعت الحكومة في خططتها الأخيرة شعار إعادة توزيع السكان لتحقيق قدر أكبر من التوازن ويتمل في رسم خريطة سكانية جديدة لمصر وذلك بإعادة توزيع السكان على المناطق الصحراوية التي تتوفر بها مقومات إقامة مجتمعات جديدة عليها سواء زراعية أو صناعية أو سياحية وغيرها. ولكن على ما يبدو أن كل هذه أحلام يصعب تحقيقها في ظل التناقضات التي يشهدها أحد القطاعات الهامة وهو قطاع الزراعة وفيما يلي إلقاء الضوء على بعض هذه التناقضات.

التناقضات المتعلقة بسياسات استصلاح الأراضي:

جاء في إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ أن الدولة قد أطلقت الحرية الكاملة للقطاع الخاص للتوسع في استصلاح المزيد من الأراضي الصحراوية، وعلى الرغم من النجاح الذي تم إحرازه في هذا المجال إلا أنه قد صاحب هذه السياسات بعض أوجه القصور والتناقض التي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

١- تعدد الجهات الحكومية ذات الصلة بتخصيص الأراضي المستصلحة وضعف التنسيق فيما بينها، وذلك بالقدر الذي أثر سلباً على الحرية التي أتاحتها الدولة في هذا المجال.

٢- اقتصار مفهوم استصلاح الأراضي على مجرد تهيئة البنية الأساسية لمناطق الاستصلاح وتجهيزها بمرافق الري والطرق والطاقة، دون توجيه اهتمام ملائم لتوفير الخدمات الزراعية والاجتماعية اللازمة لإقامة واستقرار المجتمعات الزراعية الأمر الذي أدى إلى تأخير أو إعاقة استثمار ما انفق من موارد على البنية الأساسية في العديد من مناطق استصلاح الأراضي ومن بينها على سبيل المثال مشروع توشكى.

٣- اقتصار تخصيص الأراضي الجديدة على مجرد توزيعها على مستخدميها، دون تمكينهم من استخدام هذه الأراضي كضمان لقروض متوسطة وطويلة الأجل لاستصلاح هذه الأراضي وتنميتها.

٤- تحديد أهداف التوسع في الأراضي المستصلحة دون أن يرافق ذلك سياسات وإجراءات لترشيد استخدام المياه، وذلك لتوفير موارد مياه الري اللازمة للأراضي المستهدف استصلاحها.

٥- السماح باستثمار موارد أرضية باستخدام موارد المياه الجوفية في مناطق لا تتوفر لها دراسات تؤكد استدامة موارد المياه، الأمر الذي عرض الاستثمارات الكبيرة التي أنفقت على استصلاح واستزراع هذه الأراضي للانهيار.

المشكلات التي تواجه المجتمعات الريفية الجديدة:

إذا كانت عمليات استصلاح واستزراع الأراضي وإقامة مجتمعات ريفية جديدة عليها قد تعثرت في تحقيق الآمال المعقودة عليها فيرجع ذلك إلى تعدد وتنوع المشكلات التي تواجهها والتي كشفت عنها نتائج العديد من الدراسات لعل من أهمها دراسة الزغبى وزملاؤه (٢٠٠٦).

ويوضح الجدول (٨) نسب موافقة المبحوثين على هذه المشكلات، حيث تبين وجود ثمانية وعشرون مشكلة تواجه مشروعات استصلاح الأراضي والتوطين بالمجتمعات الجديدة لعل من أهمها: ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وتقاوي ومبيدات، وضعف وجودة أداء الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وترفيه ومواصلات، وعدم توفر التمويل، ومشكلات التسويق والنقل للمحاصيل، ومشكلات عدم توفر العمالة أو الميكنة وارتفاع أجورها، ومشكلات مياه الري والصرف الزراعي والأمن وغيرها من المشكلات التي يجب العمل على حلها في أسرع وقت حتى يمكن لمشروعات الاستصلاح والتوطين تحقيق الأهداف القومية المنوطة بها.

جدول (٨) التكرارات ونسبة المبحوثين الذين أفادوا بوجود المشكلات في مجتمعاتهم المحلية الجديدة

م	المشكلات	التكرار	النسب المئوية
١	ارتفاع أسعار السماد	١١٢٢٢	٩٣,٥
٢	ارتفاع أسعار التقاوي	١٠٨٠	٩٠
٣	ارتفاع أسعار المبيدات	١٠٧٤	٨٩,٥
٤	عدم توافر الأطباء بالمنطقة	٩٧٢	٨١
٥	انتشار أمراض النبات	٨٨٨	٧٦
٦	نقص الأدوية بالمنطقة	٨٥٩	٧١
٧	صعوبة تسويق المحاصيل	٨٤٨	٧٠,٧
٨	عدم توفر مصادر التمويل	٨٤٢	٧٠,٢
٩	نقص المرشدين الزراعيين	٨٣١	٦٩,٣
١٠	غش المبيدات بالسوق المحلى	٨٠٩	٦٧,٤
١١	ارتفاع سعر الفائدة	٧٩١	٦٥,٩
١٢	ارتفاع أجور العمالة الزراعية	٧١٦	٥٩,٧
١٣	ارتفاع أجور الميكنة الزراعية	٧٠٩	٥٩,١
١٤	صعوبة نقل المحاصيل	٦٥٧	٥٤,٨
١٥	غرامات التأخير عن سداد الأقساط	٦٢٩	٥٢,٤

١٦	عدم توفر الطرق الجيدة	٦١٦	٥١,٣
١٧	ارتفاع نسبة ملوحة التربة	٥٨٢	٤٨,٥
١٨	عدم توافر الأمن	٥٣٦	٤٤,٧
١٩	ارتفاع أسعار الكهرباء	٥٢٩	٤٤,١
٢٠	عدم توافر العمالة الزراعية	٥٢٢	٤٣,٥
٢١	عدم توافر الميكنة الزراعية	٤٩٠	٤٠,٨
٢٢	عدم نظافة المصارف والتطهير	٤٨٦	٤٠٥
٢٣	عدم توفر المرافق العامة لمياه الشرب	٤٨٦	٤٠,٥
٢٤	انقطاع الكهرباء المستمر	٤٧٦	٣٩,٧
٢٥	ارتفاع منسوب الماء الأرضي	٤٦٦	٣٨,٨
٢٦	انخفاض خصوبة التربة	٣٧٤	٣١,٢
٢٧	انتشار الأمراض بالمنطقة	٣٧٤	٢٢,٨
٢٨	عدم توفر الانسجام بين المواطنين	١١٩	٩,٩

المصدر: البيانات الميدانية لعينة البحث – دراسة الزغبى وزملاؤه (٢٠٠٦).

توشكي أحد المشروعات القومية العملاقة:

جاء في دراسة لمعهد التخطيط القومي (٢٠٠٦) عن مشروع تنمية جنوب الوادي "توشكي" بين الأهداف والإنجازات، أنه على الرغم من الآمال العريضة التي ألقيت على مشروع توشكي عند الإعلان عن بدء تنفيذه ورغم وضوح أهدافه المعلنة في ذلك الوقت للخروج من الوادي الضيق وتوطين السكان في منطقة المشروع من خلال استصلاح واستزراع حوالي ١,٥ مليون فدان بحلول عام ٢٠١٧، وإقامة مجتمعات زراعية وصناعية متكاملة تقوم على استغلال الموارد الزراعية الأولية ثم تمتد لتشمل الصناعات القائمة على الخامات المحلية والتعدين وإنتاج الطاقة، ومجالات السياحة والطرق والنقل والمواصلات والإسكان بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والخدمية كالصحة والتعليم، إلا أن الواقع العملي لمشروع توشكي يشير إلى غياب هذه الرؤية التكاملية من ناحية، وأن معدلات الإنجاز ما زالت وبعد مرور أكثر من عشر سنوات دون المستوى المطلوب.

وقد أثارت نفس الدراسة عدد من التساؤلات والتحفظات على المشروع لعل من أهمها:

- أنه بعد أن تعدى المشروع نصف الفترة المحددة لتنفيذه لم يتم استصلاح سوى مساحة ضئيلة جداً لا تتعدي عشرة ألاف فدان من المستهدف استصلاحه في المرحلة الأولي (٥٤٠ ألف فدان)، وبالتالي كيف يمكن تحقيق هدف المشروع باستصلاح ١,٥ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ في ضوء معدلات الاستصلاح والاستزراع المتدنية.
- هناك احتمالات قد تكون غير مؤكدة لعجز مياه الري عن توفير احتياجات المشروع بالكامل، فهل وضعت بدائل لتوفير مياه الري في حالة انخفاض مستوى الفيضان.
- هل التزم المستثمرون الذين خصصت لهم الأراضي القيام بعمليات استصلاح واستزراع الأراضي المخصصة لهم، وإقامة منشآت سكنية كاملة المرافق والخدمات للعمال.
- التجارب العملية في مجال التوسع الزراعي وتوفير فرص عمل جديدة يرتبط دائما بتوطين المعدمين من المزارعين وصغار المستثمرين وشباب الخريجين، وعلى الدولة أن تتحمل التكلفة الاجتماعية لتوفير هذه المجتمعات بدلاً من دعمها لكبار المستثمرين من الأجانب، فهل كان لهذه الفئات نصيب من أرض المشروع، ومتى يستفيدوا منها.
- ضرورة اختيار انسب المحاصيل التي يمكن زراعتها بمناطق المشروع ليس فقط على أساس الجدارة الإنتاجية للأرض والعوامل الجوية والبيولوجية، ولكن أيضا على أساس اقتصاديات هذه المحاصيل ومعدلات استهلاكها من المياه، بدلا من توجه بعض المستثمرين (شركة المملكة للتنمية الزراعية) إلى زراعة أعلاف خضراء وتصديرها إلى المملكة لمشروعات الإنتاج الحيواني هناك.
- تم تخصيص أراضي ثلاثة فروع فقط من الأربع التي يتضمنها المشروع، وبدأت شركتان فقط في التنفيذ من الثلاث، والحكومة في حيرة بشأن الفرع الرابع، خاصة بعد الفشل الذي تحقق في الفروع التي تم تخصيصها.
- ضعف أداء شركة المملكة حيث تمثل إنجازاتها ما يقرب من ١% من المستهدف لها في فترة حوالي ثماني سنوات، وتركيز الاهتمام على زراعة المحاصيل التصديرية دون أي اهتمام بالمحاصيل الإستراتيجية، كالقمح والمحاصيل الزيتية،
- أن شركة جنوب الوادي والتي خصص لها أرض فرع من فروع المشروع تعد هي الأفضل من حيث الأداء حيث بدأت في تنفيذ أعمال البنية الأساسية في المساحات المخصصة لها، وتم زراعة ما يزيد عن سبعة الآلاف فدان خلال عامين وأنها حققت

حوالي ٥,٨% من المستهدف لها، كما أنها تميل إلى زراعة المحاصيل الإستراتيجية وهو ما يتفق على الأهداف المخططة والمأمولة من المشروع، لكنها لم تحقق الأهداف الخاصة بإعادة توزيع السكان وتوفير فرص العمل.

- جميع العمالة المشتغلة بالمشروع تقيم في معسكرات إيواء باعتبارها من العمالة الأجيرة أو المؤقتة والموسمية، وبالتالي لا يوجد توطين حقيقي ومجتمعات جديدة كما هو مخطط للمشروع، وهذا الوضع لا يتسق مع الأهداف القومية للمشروع.
- إن رفع معدلات الأداء في استزراع الأراضي المستهدف استزراعها يعتبر ضرورة تفرضها الحاجة إلى زيادة كفاءة تشغيل محطة رفع المياه، والوصول إلى تكلفة الصيانة بها إلى ادني مستوى قياساً على المساحات التي يتم استزراعها، خاصة بعد وصول المياه إلى مساحة كبيرة من أرض المشروع ولم يبدأ الاستخدام الاقتصادي لهذه المياه.
- إن المرافق العامة (باستثناء الكهرباء) الضرورية لتفعيل النشاط الزراعي كالطرق وخطوط السكك الحديدية والمطارات بمنطقة المشروع لم يبدأ العمل بها، ولا يوجد برنامج زمني لتنفيذها، فكيف للمشروع أن يتوسع وينجح في تحقيق الأهداف القومية المنشودة منه؟.

التوصيات

- اختيار وانتقاء المستوطنين الخريجين والمنتفعين المراد توطينهم بمناطق المشروعات الكبرى بحيث تتوافر لديهم القدرات والإمكانيات والمهارات اللازمة لإدارة العمل الزراعي بتلك المناطق
- إنشاء و إقامة مراكز تدريبية متطورة بمناطق المشروعات الكبرى لإعداد وتقديم حزمة متكاملة من البرامج التدريبية المستمرة
- سرعة وسهولة وتيسير الإجراءات الخاصة بتمكين المستوطنين من الحصول على عقود التمليك الخاصة بأراضيهم
- التركيز على تنويع الأنشطة الاقتصادية عموما من خلال آلية القروض الميسرة
- الاهتمام بتكوين أجهزة إرشادية عصرية ومتطورة وفعالة لخدمة المستوطنين بالمنطقة
- العمل على توفير الخدمات الأساسية في مناطق المشروعات الكبرى قبل توطين المستوطنين بها

- تشجيع المستوطنين علي إقامة المؤسسات الداعمة والمساندة في تأدية العمل الزراعي مثل التعاونيات الزراعية
- دعم إنشاء وإقامة روابط واتحادات مستخدمي المياه بين المستوطنين الزراعيين
- وضع أسس تنظيمية ومؤسسية و إدارية ذات كفاءة بمناطق هذه المشروعات
- تشجيع الاتجاه نحو الأعمال الزراعية المرتبطة بتصنيع وتصدير الحاصلات الزراعية
- العمل على توفير دراسات جدوى اقتصادية لبعض المشروعات الإنتاجية الصغرى المدرة للدخل
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان تدفق الاستثمارات إلى مناطق المشروعات الكبرى

المراجع :-

١. أسامه أحمد البهنساوى، دور السياسة الزراعية في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الزراعي المصري، المؤتمر التاسع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي ، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢. اعتماد شعبان محمد، دراسة تحليلية لأهم الآثار الاقتصادية للتوطين في الأراضي الجديدة بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة بالفيوم- جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٣. جمال سلامة على عسران، دراسة لبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمشروعات استصلاح الأراضي في مصر – دراسة لقريتين بمنطقة البستان، رسالة ماجستير – كلية الزراعة – جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٤. الخولى سالم الخولي، دور مشروعات التوطين في توفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، المؤتمر الثامن والثلاثون للمركز الديموجرافي، القاهرة ٢٠٠٨ .

٥. الخولي سالم الخولى، المشكلات الاجتماعية المعاصرة في المجتمع المصري، دار الندي للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧.

٦. رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، تقرير عن سياسة التوطين في الأراضي المستصلحة، نوفمبر، ١٩٩٠.

٧. سراج الدين محمد سراج الشريطى، دراسة اقتصادية لبعض مشروعات استصلاح الأراضي بمحافظة المنوفية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة- جامعة الأزهر، ٢٠٠٥.

٨. حمدي الصوالحي، دور السياسات العامة في مواجهة الأزمات العالمية: السياسة الزراعية، مركز العقد الاجتماعي، ٢٠٠٩.

٩. صلاح الدين محمود الزغبى، إستراتيجية استصلاح الأراضي في مصر، الجمعية المصرية للتنمية الريفية المتواصلة، المركز الدولي لبحوث التنمية، كندا، ١٩٩٦.

١٠. صلاح الدين محمود الزغبي وآخرون، المحاور والآثار الاجتماعية لمشاريع التوطين في الأراضي الجديدة ودورها في التخطيط الاجتماعي للمشروعات الزراعية القومية الكبرى الجديدة، مركز دراسات وبحوث التنمية الريفية، كلية الزراعة – جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

١١. عادل محمود الحويري، دينا حسن عبد الهادى، أنماط التوزيع السكاني للسكان وأثرها على إعادة الهيكلة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر التاسع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموجرافي، ديسمبر ٢٠٠٩.

١٢. محمد السيد حمد، دور المجتمعات الريفية المستحدثة في التنمية المجتمعية المصرية، بحث مرجعي مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة للاقتصاد الزراعي والإرشاد والمجتمع الريفي، للترقية لدرجة أستاذ مساعد (مجتمع ريفي) كلية الزراعة – جامعة الأزهر، مارس ٢٠٠٩.

١٣. معهد التخطيط القومي، الاقتصاد المصري، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٧.

١٤. فتحي حامد خضر وآخرون (دكتور)، أساسيات علم الاجتماع الريفي، مصر للخدمات التعليمية، القاهرة، ٢٠٠٦.

١٥. الهيئة العامة لمشروعات التنمية الزراعية، إستراتيجية التوسع الأفقي في استصلاح الأراضي حتى عام ٢٠١٠م، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٢.

١٦.وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قطاع الشئون الاقتصادية نشرة لأهم مؤشرات الإحصاءات الزراعية، المحاصيل الشتوية، والمحاصيل الصيفية لعام ٢٠٠٨- يناير ٢٠٠٩.

١٧.وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ يناير ٢٠٠٩.

Summary

Role of the Horizontal Expansion Projects to Solve Some Socioeconomic Problems in Egypt

by

Ali, M.M.

The research aimed at monitoring the reality of socioeconomic problems in the Egyptian society, including the problems of: unemployment, population distribution, food gap, per capita agricultural land, in addition to, the contribution of land reclamation projects and farming, and the establishment of new rural communities to solve these problems.

Nevertheless, the research aimed at monitoring the most important problems facing the land reclamation sector and the new rural communities.

The research was based on secondary data published by many relevant bodies to the subject matter, including the Ministry of Agriculture, the Central Agency for Public Mobilization and Statistics, National Planning Institute, in addition to the results of some studies linked to the same subject.

The study has reached a number of results as follow:

- Egypt suffers from the problem of population in terms of population distribution where we find that 98% of the Egyptian populations live on 5% of the total area.

- Declining per capita arable land of about 0.5 acres at the beginning of the twentieth century to about 0.11 acres with the end of the century, and high rates of unemployment, with the beginning of the new century it reached 10.7% of the total labor force in Egypt in 2003.

- Agriculture sector became expulsion to agricultural employment after he absorbs in the past about one third of the total workforce in Egypt due to many problems afflicting the sector.

- Egypt suffers from a gap of food include a number of important food commodities such as wheat, maize, faba bean, lentil, oil, red meat, sugar ...

- Failed of land reclamation projects over the last century to achieve the target reclaimed, which helped to exacerbate the socioeconomic problems.

- Failed of land reclamation projects for addressing the problem of unemployment, the total employment provided by these projects represents only 2.4% of the total workforce in Egypt.

- New villages had been established (774 villages) has taken in some 758605 people, representing simply about 1% of the total population of Egypt.

- New reclaimed land contributed with a large margin in crops production like: barley, peanuts, sesame seeds, faba bean, and tomato.

- Highest success in the new reclaimed land was in the area of fruit production, amounting to 45% of the total production at the national level.

- Livestock production in the new reclaimed land is very low, which represents less than 6% of the total production at the national level.

- Land reclamation projects and new communities suffered of many problems including: high input prices (fertilizers, seeds, and pesticides), poor quality of the basic services (health, education, entertainment and transportation), lack of funding, marketing problems, irrigation, drinking water, in addition to employment.